A

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

A/C.2/50/L.17
15 November 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الخمسون
اللجنة الثانية
البند ٩٥ (أ) من جدول الأعمال

التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي:
التجارة والتنمية

الفلبين* وكولومبيا: مشروع قرار**

التجارة الدولية والتنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تؤكد من جديد الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية[١]، والاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع[٢]، وبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات[٣]، وبرنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا[٤]، والتزام كرتاخينا[٥]، وجدول أعمال القرن ٢١[٦] ومختلف الاتفاقات التي توفر إطارا شاملا لسياسة النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة بغية التصدي لتحديات التسعينات،

---

* نيابة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين.

** نيابة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز.

(١) القرار دإ - ٣/١٨، المرفق.

(٢) القرار ٩٩/٤٥، المرفق.

(٣) القرار ١٥١/٤٦، المرفق، الفرع الثاني.

(٤) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا، باريس، ٣ - ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ (A/CONF.147/18)، الجزء الأول.

(٥) انظر: أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الدورة الثامنة، التقرير والمرفقات (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.II.D.5)، الجزء الأول، الفرع ألف.

(٦) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣ - ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع E.93.I.8)، القرار ١، المرفق الثاني.

151195 151195 95-35660

وإذ تشير الى قراراتها ١٩٩٥ (د - ١٩) المؤرخ ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٤، بصيغته المعدلة[٧]، بشأن إنشـــاء مؤتمر الأمم المتحـــدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ليكون هيئة من هيئات الجمعية العامة، و ١٨٣/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ بشأن الدورة الثامنة للمؤتمر، و ٥٥/٤٩ المؤرخ ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، و ٩٩/٤٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ بشأن التجارة الدولية والتنمية،

وإذ ترحب بتعيين الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية،

وإذ تحيط علما بالتقدم الذي حققه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في تنفيذ نتائج دورته الثامنة، لا سيما إسهامه في التجارة والتنمية،

وإذ تؤكد أهمية وجود نظام تجاري متعدد الأطراف، مفتوح، قائم على قواعد ويتسم بالإنصاف والأمن وعدم التمييز، والشفافية والقابلية للتنبؤ،

وإذ تؤكد أيضا ضرورة تهيئة بيئة اقتصادية ومالية دولية ملائمة ومواتية، ومناخ استثماري إيجابي من أجل تحقيق الإنتعاش الاقتصادي والنمو في الاقتصاد العالمي، وبخاصة من أجل تحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة في البلدان النامية،

وإذ ترحب باختتام جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف بنجاح في الاجتماع الوزاري للجنة المفاوضات التجارية المعقود في مراكش بالمغرب في الفترة من ٢ الى ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٤، وتلاحظ أن اتفاقات جولة أوروغواي[٨] تمثل إنجازا تاريخيا يتوقع له أن يسهم في تعزيز الاقتصاد العالمي وأن يؤدي الى زيادة نمو التجارة والاستثمار والعمالة والدخل في جميع أنحاء العالم وبخاصة الى تشجيع النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة في البلدان النامية،

وإذ تحيط علما بالتقييم والتوصيات التي اعتمدت في الاستعراض الشامل في منتصف المدة لتنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا، المعقود في نيويورك من ٢٥ أيلول/سبتمبر الى ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥،

---

(٧) انظر القرارات ٢٩٠٤ ألف (د - ٢٧)، و ٢/٣١ ألف وباء، و ٣/٣٤.

(٨) الصكوك القانونية المتضمنة نتائج جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، التي حررت في مراكش في ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٤ (منشور أمانة مجموعة غات، رقم المبيع GATT/1994-7).

وإذ تلاحظ أنه ينبغي لاتفاقات جولة أوروغواي أن تؤدي، في جملة أمور، الى درجة كبيرة من تحرير التجارة الدولية، وتعزيز القواعد والضوابط المتعددة الأطراف بشكل يكفل مزيدا من الاستقرار والقابلية للتنبؤ في العلاقات التجارية، ووضع قواعد وضوابط في مجالات جديدة، وتحيط علما بإنشاء إطار مؤسسي جديد هو المنظمة العالمية للتجارة التي تتضمن آلية لتسوية المنازعات من شأنها أن تمنع تطبيق الإجراءات التي تتخذ من جانب واحد خرقا للقواعد التجارية الدولية،

وإذ تسلم بأن البلدان النامية قدمت إسهاما كبيرا في نجاح جولة أوروغواي، لا سيما بقبولها التحديات المتمثلة في الإصلاحات والتدابير المتعلقة بتحرير التجارة، وتشدد على الحاجة الى بذل جهود إيجابية مصممة لكفالة حصول البلدان النامية، لا سيما أقلها نموا، على نصيب من النمو في التجارة الدولية متناسب مع احتياجاتها من النمو الاقتصادي،

وإذ تسلم أيضا بأن التكامل الاقتصادي الإقليمي ودون الإقليمي المفتوح، وعمليات التعاون فيما بين البلدان النامية، تنشط التجارة العالمية كثيرا وتعزز إمكانيات التجارة والتنمية لجميع البلدان،

وإذ تسلم كذلك بالأضرار المحتملة التي قد يلحقها تنفيذ اتفاقات جولة أوروغواي بأقل البلدان نموا، والبلدان الأفريقية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان المستوردة الصافية للأغذية بسبب ضعف هياكلها المادية والمؤسسية، وضعف هياكل الانتاج والتصدير لديها، وبالحاجة الى مساعدة تلك البلدان حسب الاقتضاء على الاستفادة الكاملة من تنفيذ اتفاقات جولة أوروغواي،

وإذ ترحب بالعرض السخي الذي قدمته حكومة جنوب أفريقيا لاستضافة الدورة التاسعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية،

وإذ تسلم بدور الأونكتاد في تحديد وتحليل القضايا الجديدة والناشئة في جدول أعمال التجارة الدولية، وبخبرة المؤتمر في استكشاف خيارات السياسة العامة، وفي التوصل الى توافق في الآراء بشأن تلك المسائل، فضلا عن دوره المحدد في توفير منظور إنمائي للمناقشات والمفاوضات التجارية الدولية،

وإذ تلاحظ الأهمية التي يكتسيها المؤتمر الوزاري الافتتاحي للمنظمة العالمية للتجارة، المقرر عقده في سنغافورة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، بالنسبة لجميع البلدان فيما يتصل بتقييم واستعراض تنفيذ اتفاقات جولة أوروغواي،

وإذ تشدد على الحاجة الى تعزيز وتيسير وتمويل الوصول الى التكنولوجيات السليمة بيئيا وطرق استعمالها ونقلها الى البلدان النامية، بشروط مواتية، بما في ذلك الشروط التسهيلية والتفضيلية، مع مراعاة الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١،

وإذ تحيط علما مع الارتياح بالتوصية المتعلقة بالتجارة والبيئة والتنمية، التي اتخذتها لجنة التنمية المستدامة في دورتها الثالثة[٩]، وإذ تسلم، بروح الشراكة العالمية الجديدة من أجل التنمية المستدامة، بالحاجة الى وجود نهج متوازن ومتكامل إزاء قضايا البيئة والتجارة والتنمية،

١ - تحيط علما بتقريري مجلس التجارة والتنمية عن الجزء الثاني من دورته الحادية والأربعين[١٠] والجزء الأول من دورته الثانية والأربعين[١١]، وتطلب الى جميع الدول أن تتخذ الإجراءات الملائمة لتنفيذ نتائج هاتين الدورتين؛

٢ - تحيط علما مع الارتياح بتقرير التجارة والتنمية، ١٩٩٥[١٢]، وتقر بمساهمة هذه التقارير في الحوار الدولي بشأن التجارة والتنمية؛

٣ - تؤكد أهمية متابعة ورصد تنفيذ السياسات والتدابير المنصوص عليها في التزام كرتاخينا، التي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في دورته الثامنة التي عقدت في كرتاخينا دي إنديأس، كولومبيا، في الفترة من ٨ الى ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٢؛

٤ - تشدد على الحاجة الماسة الى تحرير التجارة، عن طريق أمور من بينها إجراء تخفيض كبير في التعريفات الجمركية والحواجز الأخرى، لا سيما منها الحواجز غير الجمركية، التي تعترض التجارة، واستبعاد المعاملة التمييزية والممارسات الحمائية في العلاقات التجارية الدولية، وتحسين فرص الوصول الى أسواق جميع البلدان، ولا سيما أسواق البلدان المتقدمة النمو، بغية تحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة لفائدة جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية؛

٥ - تشدد أيضا على أهمية تنفيذ الاتفاقات الواردة في الوثيقة الختامية المتضمنة لنتائج جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف تنفيذا عاجلا وتاما، وعلى الأهمية التي اتسم بها نفاذ الاتفاق المنشئ لمنظمة التجارة العالمية في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥[١٣]؛

---

(٩) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩٥، الملحق رقم ١٢ (E/1995/32)، الفصل الأول، الفقرات ٤٧-٧٢.

(١٠) A/50/15 (المجلد الأول).

(١١) A/50/15 (المجلد الثاني).

(١٢) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.95.II.D.16.

(١٣) انظر الصكوك القانونية المتضمنة لنتائج جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، التي حررت في مراكش في ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٤ (منشورات أمانة مجموعة غات رقم المبيع GATT/1994-7) المجلدات ١ و ٢٧-٣١.

٦ - تؤكد أهمية التنفيذ الكامل للأحكام الواردة في الوثيقة الختامية، التي تمنح معاملة خاصة وتفاضلية للبلدان النامية، بما في ذلك إيلاء اهتمام خاص لحالة أقل البلدان نموا؛ والبلدان التي صافي تجارتها في الأغذية استيرادي؛

٧ - تدعو مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، في دورته التاسعة، الى إحالة تقييمه لاتفاقات جولة أوروغواي، من منظور إنمائي، الى المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية المزمع عقده في سنغافورة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦؛

٨ - تعتمد جدول الأعمال المؤقت للدورة التاسعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) الذي أقره مجلس التجارة والتنمية في الجزء الثاني من دورته الحادية والأربعين[١٤]؛

٩ - تؤكد ضرورة مواصلة استعراض وتقييم تنفيذ اتفاقات جولة أورغواي لكفالة الاستفادة من فوائد النظام التجاري المتعدد الأطراف الناشئ في تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة، لا سيما للبلدان النامية، وتنوه بدور الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية في هذا الصدد؛

١٠ - تؤكد أيضا على أهمية المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في المساعدة على تحديد الاتجاه المقبل لنظام تجاري متعدد الأطراف قائم على القواعد؛

١١ - تشجب أي محاولة لتفادي أو تقويض التدابير المتفق عليها على المستوى المتعدد الأطراف لتحرير التجارة، وذلك من خلال اللجوء الى إجراءات إنفرادية تتجاوز الإجراءات المتفق عليها في جولة أوروغواي، وتشجب استغلال الشواغل البيئية والاجتماعية لأغراض حمائية؛

١٢ - تسلم بأنه، من أجل تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة، ينبغي أن تتعاضد السياسات البيئية والسياسات التجارية، وفي هذا السياق، تحيط علما مع الارتياح بالعمل الجاري لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) بشأن التجارة والبيئة، ولا سيما نتائج فريقه العامل المعني بالتجارة والبيئة، وتحيط علما بالعمل الجاري للجنة التجارة والبيئة التابعة لمنظمة التجارة العالمية؛

١٣ - تؤكد على الحاجة الماسة الى تنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا، مع مراعاة التقييم والتوصيات المعتمدة في الاستعراض الشامل في منتصف المدة لتنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا، المعقود في نيويورك من ٢٥ أيلول/سبتمبر الى ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥؛

---

(١٤) A/50/15 (المجلد الأول)، الفصل الأول، الفرع ألف.

١٤ - تؤكد أيضا على الحاجة الماسة الى تقديم المساعدة التقنية والمالية للبلدان الأفريقية في نهوضها بأمور منها تقييم أثر الوثيقة الختامية المتضمنة لنتائج جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، وفي تمكينها من تحديد وتنفيذ تدابير تكييفية تعزز قدرتها التنافسية، بما فيها الترتيبات التعويضية وتنويع وتحديث هياكل الانتاج والصادرات وغيرها من التدابير، حسب الاقتضاء؛

١٥ - تحث بقوة البلدان المانحة للأفضليات على أن تحسن خططها التفاضلية وتدعو استعراض السياسة لعام ١٩٩٦ المعني بنظام الأفضليات المعمم الى التوصية بإجراءات ملموسة بغية التعويض عن تآكل الأفضليات وآثاره، وذلك لفائدة البلدان النامية المعنية؛

١٦ - تؤكد من جديد الدور الذي يؤديه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، بصفته مركز التنسيق داخل الأمم المتحدة للمعالجة المتكاملة للقضايا الإنمائية والقضايا المترابطة في مجالات التجارة والمالية والتكنولوجيا والاستثمار والخدمات والتنمية المستدامة، وتشدد، في هذا السياق، على أن إنشاء منظمة التجارة العالمية قد عزز الحاجة الى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بوصفه محفلا ذي توجه سياسي من منظور إنمائي قوي؛

١٧ - تقرر تمكين مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية من النهوض بولايته على أكمل وجه، عن طريق توفير موارد مالية كافية، ليصبح أداة أكثر فعالية لتعزيز التنمية والتصدي للشواغل الإنمائية ذات الصلة بالتجارة التي تؤثر على البلدان النامية؛

١٨ - تدعو مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إلى النظر، بالتعاون الوثيق مع غيره من المنظمات المختصة، فيما يستجد وما ينشأ من قضايا على قائمة اهتمامات التجارة الدولية، تشجيعا على إيجاد توافق دولي في الآراء بين الدول الأعضاء في مجالات مثل سياسات المنافسة الدولية، والتجارة والبيئة، والتجارة والاستثمار، وإلى الاستفادة، في هذا السياق، من خبراته النوعية وقدرته على تحليل القضايا ذات الصلة تحليلا متكاملا، مع التشديد بوجه خاص على الاحتياجات الإنمائية وعلى ما يترتب عليها من آثار. وللأونكتاد في هذا الشأن، دور يضطلع به في إعداد الأرضية اللازمة لإبرام مزيد من الاتفاقات التجارية في المحافل المناسبة؛

١٩ - تطلب إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن يرصد عن كثب ما يحدث من تطورات في النظام التجاري الدولي، وخاصة ما يترتب عليها من آثار بالنسبة للبلدان النامية، وأن يواصل، في هذا السياق، تحليل ما يتخذ من تدابير تنفيذا لاتفاقات جولة أوروغواي على الصعيدين الوطني والمتعدد الأطراف، وما تواجهه البلدان النامية من مشاكل فيما يتعلق بالتنفيذ على الصعيد الوطني، وسبل استغلال الفرص التجارية الجديدة استغلالا تاما، وما تنص عليه الاتفاقات المذكورة من أحكام خاصة في صالح البلدان النامية، بغية تقديم توصيات بشأن السياسة العامة في هذه المجالات؛

٢٠ - تدعو أمانتي مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة التجارة العالمية إلى مواصلة تنمية علاقات العمل والتعاون المتبادل والتكامل بينهما بغية مساعدة البلدان النامية على وضع اتفاقات جولة أوروغواي موضع التنفيذ واستغلال الفرص الناجمة عنها استغلالا تاما، وتحليل المسائل المتعلقة بذلك ومساعدة هذه البلدان على الإعداد للمفاوضات التجارية الجارية والمقبلة؛

٢١ - تؤكد ما لإشراك البلدان كافة في الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف من أهمية في النظام التجاري الدولي، كما تؤكد ضرورة مساعدة البلدان النامية غير الأعضاء في منظمة التجارة العالمية مساعدة وافية في سعيها إلى الانضمام إلى المنظمة المذكورة؛

٢٢ - تطلب من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وتدعو منظمة التجارة العالمية، وفقا لولاية واختصاص كل منهما وبالتعاون الوثيق مع غيرهما من هيئات الأمم المتحدة المختصة ولجانها الإقليمية، أن يتصديا لمسائل التجارة والبيئة بشكل شامل وأن يقدما، بالتعاون مع لجنة التنمية المستدامة، تقريرا عن هذه المسألة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٧؛

٢٣ - ترجو أيضا من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن يواصل النهوض بالدور الخاص المسند إليه في ميدان التجارة والبيئة، بما في ذلك الإطار المفاهيمي، وتحليل السياسات العامة وصياغتها، وإيجاد توافق في الآراء، ضمانا للشفافية والترابط في جعل السياسات البيئية والتجارية متعاضدة؛

٢٤ - ترجو كذلك من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن يعمل على تركيز وتكثيف ما يقدمه من مساعدة تقنية في ضوء اتفاقات جولة أوروغواي، بهدف زيادة قدرات البلدان النامية، وخاصة أقلها نموا، والبلدان الأفريقية، والدول النامية الجزرية الصغيرة، والبلدان النامية غير الساحلية، وبلدان المرور العابر النامية، كيما يتسنى لهذه البلدان أن تشارك مشاركة فعالة في النظام التجاري الدولي؛

٢٥ - ترجو من الأمين العام أن ينشيء صندوقا استئمانيا يمول بالتبرعات، لضمان مشاركة ممثلي البلدان النامية، لا سيما أقلها نموا، مشاركة كاملة وفعالة في الدورة التاسعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، كما تطلب إلى المدير الإداري لبرنامج الأمم المتحدة وإلى البلدان المانحة تقديم تبرعات لهذا الغرض.

- - - - -